

Distr.: General
28 July 2015
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

البند ١٢ (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:
البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية
لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الممثل
الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتود
الإشارة إلى أنها ترفض رفضا باتا التعابير السلبية التي وردت بحق الجمهورية الدومينيكية في
بعض فروع التقرير الذي قدمه الفريق الاستشاري الخاص المعني بهايتي إلى أعضاء المجلس
الاقتصادي والاجتماعي في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ الماضي (الوثيقة E/2015/84، المؤرخة
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥).

وتشدد البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة على أنه لا يوجد
في بلدنا أشخاص عديمو الجنسية، ولم يشهد أي حالة ترحيل منذ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠١٣، ولم يتعرض الأشخاص الذين اختاروا العودة طوعا إلى بلدانهم الأصلية لأي شكل
من أشكال العنف.

فقد شرعت الجمهورية الدومينيكية في تنفيذ الخطة الوطنية لتسوية وضع الأجانب
المهاجرين بصورة غير شرعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتم بمقتضاها تنفيذ إجراءات
داخلية مرنة للغاية، أتاححت تسوية وضع ما يزيد عن ٣٥٠.٠٠٠ شخص من المهاجرين
الذين يوجدون في وضع هش من منظور قوانين الهجرة، ومعظمهم من المواطنين الهايتيين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300715 290715 15-12797 (A)



ودأبت الجمهورية الدومينيكية، في إطار ممارسة صلاحياتها السيادية وتمشيا مع نظامها القضائي والدستوري المفتوح، على تطبيق نظامها الوطني لتسوية وضع المهاجرين على أساس من الاحترام الواجب للكرامة الإنسانية والتمسك بالمبادئ والمعايير الراسخة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

بيد أن الجمهورية الدومينيكية تواجه، باعتبارها بلدا ناميا، تحديات متعاضمة في كفالة رفاه مواطنيها وضمان تقدمهم. ورغم ذلك، فإنها تخصص قسما كبيرا من ميزانيتها الوطنية لتغطية التكاليف الاجتماعية الناشئة عن السكان الأجانب (غالبيتهم العظمى من الهايتيين)، وفي تقديم المساعدة الاجتماعية وكفالة الصحة العامة والتعليم الأساسي والثانوي والجامعي.

وإذ تضطلع حكومة الجمهورية الدومينيكية بكل مسؤولية بواجبها المتمثل في تحسين أحوال معيشة مواطنيها، فإنها تكرر نداءها إلى المجتمع الدولي، وبصفة خاصة المؤسسات الدولية المعنية بالتعاون والتنمية، لكي تبدي مزيدا من الالتزام في تحمل المسؤولية تجاه شعب هايتي.

وإننا نناشد القيادة السياسية الهايتية نفسها لكي تتحمل على المنوال نفسه مزيدا من المسؤولية تجاه بلدها، تحقيقا للمنفعة المشتركة، بغية وضع إجراءات متضافرة من شأنها أن تجلب للبلد الأمن والاستقرار السياسي وتعيد الأمور إلى نصابها على الصعيد المؤسسي.

وترجو البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يتفضل بتعميم هذه المذكرة الشفوية باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.